MOD-83-0000049-A

S009

شهادة محضرة

تم إحضاري إلى هنا اليوم بخصوص مسائل نشأت من الثاني من آب 2003، قبل أكثر من عام. وقعت تلك الأحداث بينما كنت أقوم بواجباتي المشروعة كجندي في الخدمة. بعد الحادثة أبلغني الضابط الآمر في الميدان بأني وفقاً لقواعد الاشتباك لم أرتكب أي خطأ وأن المسألة لم تستدع حتى التحقيق. وكان أمامه أدلة مأخودة مني ومن آخرين في المكان.

قواعد الاشتباك كانت واضحة بالنسبة لي. التهديد أيضاً كان واضحاً جداً وقد تصرفت وفقاً لقواعد الاشتباك تلك. لم أفعل أي شيء مخالف لتلك القواعد.

تمت مقابلتي من قبل الشرطة العسكرية التي أرسلت كل الأوراق مع تقاريرهم إلى الخدمة القانونية التابعة للجيش للنظر فيها كاملة بشكل مستقل.

ثم مثلت أمام الضابط الآمر في وحدتي مع نهاية عام 2003 حيث تم إبلاغي بعدم وجود قضية ضدي.

كنت أعلم بأني تصرفت على نحو مناسب ضمن حدود قواعد الاشتباك وذلك القرار أعاد تأكيد ذلك.

علمت فيما بعد بأن الضابط الآمر فعل هذا بموجب استشارة قانونية من كبار أعضاء الخدمة القانونية التابعة للجيش.

تم إبلاغي الآن بأن هيئة الادعاء العسكري حولت هذه المسألة إلى المدعي العام. هيئة الادعاء العسكري تقع تحت إشراف المدعي العام الذي يأتي من هيئة الادعاء العسكري ذاتها التي أوصت الضابط الآمر بعدم وجود قضية للرد عليها.

تم إبلاغي بأن الشرطة المدنية لا تقترح استجوابي ثانية بالنظر إلى أن الشرطة العسكرية سبق واستجوبتني.

أود أن أفيد بشكل بات ومطلق بأن تصرفاتي ذلك اليوم كانت بهدف حماية حياة جندي آخر في الخدمة وحماية نفسي. كان ذلك متوافقاً تماماً مع قواعد الاشتباك. تم ترسيخ الاعتقاد لدي بأني لم أرتكب ما يستحق أن يلومني الجيش عليه بعد إجراء تحقيق كامل ومستقل، شمل استشارة قانونية قدمها حسبما هو واضح محامون كبار جداً كان بإمكانهم في أي وقت أن يسعوا للحصول على استشارة قانونية من الخارج حتى من المدعي العام.

أنا وجميع زملائي الجنود أبلغتنا الحكومة وضباط عسكريون كبار بأننا سنتلقى الدعم الكامل في الأعمال التي قمنا بها في وضع عالي الخطورة وغير مستقر – وضع يبقى القضية بالنسبة لإخوتي الجنود الذي قدموا حياتهم بشجاعة كبيرة في الأشهر القليلة الأخيرة.

لا أستطيع أن أفهم لماذا، أمام كل هذه التأكيدات، وبعد تحقيق طويل وواسع وكامل حيث اعتبرت تصرفاتي صحيحة، لماذا آتي الآن إلى مركز الشرطة هذا. لطالما أبلغونا بأن نظام العدالة العسكرية منصف وغير متحيز وبأنه موجود للتعامل مع جميع أعمال الجنود. هذا يشمل مسائل متعلقة بالانضباط والسلوك فرضها البرلمان علينا بموجب قانون الجيش. لقد تبين أني لم أخالف أياً من تلك المسائل. ذلك النظام طبق بشكل نصف وتبين أني لم أرتكب خطأ.

يبدو لي أن هناك من لا يؤمن بنظام العدالة هذا الذي وفره البرلمان بشكل خاص لحماية الجنود والذين علينا حمايتهم وخدمتهم.

التوقيع: S009

التاريخ: 7 أيلول 2004